

سنة سقوط بغداد: من المسؤول؟!

خالد الدخيل*

يذكر عبد الرزاق الحسني في كتابه الضخم والمتميز "تاريخ الوزارات العراقية"، وفي الجزء الأول منه، أن الشعب العراقي "قابل وصول السير بيرسي كوكس، كأول ممثل سياسي بريطاني في العراق، إلى بغداد في يوم الاثنين الموافق 21 المحرم سنة 1339هـ (11 تشرين الأول [أكتوبر] 1920م) بشيء من الترحيب...". وبعد وصوله، وبمقتضى صلاحياته كمندوب سام، قرر كوكس إقامة "حكومة مؤقتة" عراقية إلى أن يتم جمع مجلس تأسيسي يقرر الشكل النهائي للحكومة في المستقبل ("تاريخ الوزارات العراقية"، ج1، ص 16 - 18). وفي 11 صفر 1424هـ، الموافق 9 نيسان/أبريل 2003م، سقطت بغداد مرة أخرى، لكن على يد قوات احتلال أميركية هذه المرة. بعد ذلك، وفي 23 صفر 1424هـ، الموافق 25 نيسان/أبريل 2003م، وصل الجنرال الأميركي جي غارنر كرئيس للإدارة المدنية في العراق إلى بغداد. وشرع فور وصوله في عقد لقاءات موسعة مع مجموعة كبيرة من القيادات العراقية لبدء عملية تأليف حكومة مؤقتة تمهد الطريق أمام قيام حكومة دائمة خلفاً لحكومة الرئيس صدام حسين، التي سقطت على يد القوات الأميركية بعد حرب لم تدم أكثر من ثلاثة أسابيع.

بعبارة أخرى: الآن وبعد أكثر من 82 عاماً من وصول المندوب السامي البريطاني، وما يقرب من 70 عاماً من الاستقلال (حصل العراق على استقلاله سنة 1932م)، و"الثورات"، ومجالس قيادات لهذه "الثورات"، ومن الحروب، ومشاريع التنمية، بعد كل ذلك يكاد الأمر نفسه يتكرر: مندوب سام جديد، وحكومة مؤقتة جديدة تمهيداً لتأليف حكومة عادية أو دائمة. بعد كل هذا الزمن، الذي شهد نحو ثلاثة أجيال، يجد العراق نفسه مجبراً على العودة إلى نقطة البداية من جديد، ويعيد طرح سؤال الحكم وسؤال الدولة من أوله، وكأنه لم يواجه السؤال نفسه خلال العقود الثمانية المنصرمة، بل يعيد طرحه مرة أخرى تحت الإشراف السياسي لقوات الاحتلال. هذا يعني أن تجربة الاستقلال العراقية، بمرحلتها الملكية والجمهورية، وما رافقها من تضحيات، ذهباً هباءً منثوراً. هذه نتيجة أقل ما يقال فيها إنها مريعة، وتفرض التوقف وإعادة النظر في التجربة، ومواجهة الواقع وما يفرضه من أسئلة قد تكون قاسية. وللحقيقة لم تفشل هذه التجربة في العراق فقط، بل في كل الدول العربية أيضاً. ومأساة العراق هي أن

(* كاتب وأكاديمي سعودي).

فشل تجربته جاء نموذجياً اتفاقاً مع نموذجية النظام السياسي الذي حكمه خلال العقود الثلاثة الماضية.

الحدث والاستجابة

سقوط بغداد هذه المرة، وكحدث تاريخي مفصلي، ليس إلا واحداً من أحداث مفصلية كثيرة في التاريخ العربي الحديث. ومجرد إلقاء نظرة إلى نصف القرن الأخير من هذا التاريخ، يكشف أنه كان مزدحماً بالأحداث التاريخية والمفصلية، أبرزها وأهمها معروف للجميع: سنة النكبة 1948م؛ سنة الهزيمة 1967م؛ الفشل السياسي بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973م؛ سنة الثورة الإيرانية 1979م؛ سنة الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982م؛ سنة الاجتياح العراقي للكويت 1990م. وها نحن الآن في سنة الحرب الأميركية على العراق واحتلاله، أو سنة سقوط بغداد 2003م. ولو أضفنا إلى ذلك سنوات الانقلابات، والحركات التصحيحية، والحروب الأهلية، والاختناقات السياسية أحياناً، والاقتصادية أحياناً أخرى، وسنوات الاستعمار، ثم الاستقلال بعد ذلك - لو أضفنا كل ذلك وغيره لوجدنا أن "لحظتنا الحاسمة" كانت كثيرة ومتنوعة. لكن شيئاً واحداً لم يتغير، وهو نوع الاستجابة العربية لتلك اللحظات. والمقصود بذلك الاستجابة الثقافية والسياسية تجاه كل واحد من تلك الأحداث المفصلية. دائماً ما تأتي الاستجابة العربية واحدة، أو متشابهة، سواء في كل بلد على حدة، أو على مستوى الفضاء العربي، من دون تغيير يذكر.

العنصر الثابت في الاستجابة العربية عند مواجهة الآخر هو رفض العدوان، أو التدخل الأجنبي في أي بلد عربي، وشجب الأطماع الأجنبية في العالم العربي، باعتبارها أطماعاً توسعية. إلى هذا الحد يعتبر الموقف العربي طبيعياً تماماً. لكن ما هو غير طبيعي أن يتحول الشجب إلى تفسير، والتفسير إلى تبرير. الشجب هو تعبير عن الرفض والاحتجاج. وعندما يتحول إلى تفسير فهذا تعبير واضح عن العجز الفكري. لقد استقر الموقف العربي على قناعة بأن العدوان والأطماع الأجنبية هي السبب الأول والأساسي وراء الفشل الذي منيت به التجارب العربية بكل ألوانها، وخصوصاً منها التجارب السياسية.

سؤال المسؤولية

مع ذلك يبقى أن الحالة العربية لا تزال أمام سؤال واجهته كثيراً، لكنه بقي معلقاً، وبقي معه الموقف العربي من دون تغيير. يقول السؤال: لماذا لم يتجاوز الموقف

العربي، لأكثر من نصف قرن - هذا إذا ما تفاءلنا - حالة الرفض والشجب للأجنبي إلى ما هو أبعد منها؟ ولماذا بقي العالم العربي طوال تلك المدة، بل لأكثر من قرن، موضوعاً يعاد تشكيله، ويعاد رسم خريطته من جانب القوى الأجنبية، ونحن لا نملك إلا الرفض والشجب؟ والسؤال المركزي والخرج بعد ذلك هو: من المسؤول عن كل حدث يجعل من هذا البلد العربي أو ذاك موضوعاً للعدوان، وهدفاً لأطماع الآخرين؟

الإجابة العربية الأكثر قبولاً، والأكثر تداولاً، عن السؤال الأخير تحصر المسؤولية في المؤامرات والتطلعات التوسعية للغرب في العالم العربي. ليس هناك شك في وجود هذه الأطماع والتطلعات، وخصوصاً أن المنطقة العربية غنية بمواردها الطبيعية، وتحتل موقعاً استراتيجياً بين القارات الثلاث، آسيا وأوروبا وأفريقيا. لكن ماذا عن مسؤولية الحكومات العربية؟ العلاقات الدولية تقوم في الأساس على توازنات القوة وتوازنات المصلحة. والعنصر الأول والأساسي لقوة الدولة في هذه التوازنات هو قاعدتها الشعبية، ودرجة تمثيلها للشعب الذي تحكمه وتحكم باسمه. ربما أمكن للدول الكبرى المتنفذة ألا تسمح للدول الصغرى بامتلاك العناصر الأخرى لقوة الدولة، مثل التكنولوجيا العلمية والعسكرية، ومدى سيطرة الدولة على مواردها الاقتصادية. لكن حتى إذا قبلنا هذا، مع أنه موضوع محل جدل واختلاف، يبقى السؤال عن الذي يمنع هذه الدولة العربية أو تلك من تعزيز قاعدتها في الداخل، ومن الانفتاح على شعبها كشرط أولي لقوتها ومناعتها في مواجهة الآخرين.

من هذه الزاوية تأتي مسؤولية الدولة العربية أكثر من غيرها عن الحالة التي وصل إليها العرب. فالدولة، والحكومة على وجه الخصوص، تستبد بكل أنواع السلطة، وتستبد بصناعة القرار، ولا تسمح بالمشاركة السياسية، ولا بصناعة القرار. وهذا يعني أن كل قرار اتخذ في أي ناحية من نواحي حياة المجتمع، أي مجتمع عربي، تقع مسؤوليته على السلطة السياسية أولاً وقبل كل شيء. ثم تأتي بعد ذلك مسؤولية الشعوب التي قبلت أن تعيش تحت نير هذه السلطات، أو هذه الحكومات، وتستسلم لطبائعها المستبدة. الأنكى من ذلك أن هذه الشعوب تشارك في البحث عن مبرر، ثم عن مخرج لهذه الحكومات كلما وجدت نفسها في مأزق تاريخي مع قوة أجنبية.

الحالة العراقية:

مسؤولية النظام

تقدم الحالة العراقية نموذجاً لما نرمي إليه هنا، وهو نموذج المقامرة بمقدرات الشعب العراقي وبمستقبله في الحرب الأخيرة. نعم هذه الحرب عدوانية، لكنها في الوقت نفسه كشفت أن القيادة العراقية السابقة قامرت بمستقبل العراق، وبمستقبل المنطقة من دون أي مبرر. وكان مبتغاها من وراء ذلك البقاء في السلطة، حتى لو كان

الثلث العراق بأكمله. ليس في هذا من جديد. فقد فعل النظام الشيء ذاته سنة 1991م. كان أغلب العالم يقف ضد بقاء النظام في الكويت. كان في إمكانه التفاوض بشأن انسحابه، لكنه أصر. على الرغم من عزله عربياً ودولياً، على مواجهة عسكرية مع أغنى وأقوى دول العالم (أميركا، وبريطانيا، وفرنسا): مواجهة لم يكن في إمكانه الاستعداد لها. لماذا؟ ربما أنه أراد أن تكون المواجهة في الكويت بعيداً عن بغداد معقله الأخير. ثم على الرغم من هزيمته القاسية آنذاك، وهي هزيمة تسببت بتدمير العراق، فقد أصر النظام على أن المواجهة انتهت بانتصاره وهزيمة الحلفاء. ومن هنا استمر يحتفل بانتصاره فيما كان يسميه "أم المعارك". النصر بالنسبة إلى هذا النظام يتمثل في بقاءه في السلطة لا غير.

كان واضحاً لكل مراقب أن الغزو العراقي للكويت أسس لأشياء كثيرة كلها في غير مصلحة العراق، وفي غير مصلحة المنطقة. أسس لوجود عسكري أميركي كان متعزراً من قبل. وهنا كانت مفارقة لافتة. فضعف النظام الإقليمي العربي، ولا سيما الضعف العسكري للسعودية ودول الخليج العربي، أغرى النظام العراقي بالقيام بالغزو. لم ينتبه إلى أن هذا الضعف يشكل تهديداً له وللمنطقة ككل. ومن هنا تأتي مسؤولية الدول العربية الرئيسية (السعودية وسورية ومصر)، وخصوصاً السعودية في هذه الحالة، مع النظام العراقي عن الغزو، وعمما انتهت إليه التطورات لاحقاً. ولعلنا نستعيد هنا أن الدول المذكورة كانت متفقة على أن مصالحها الحيوية تقتضي انسحاب العراق من الكويت بلا شروط. لكنها كانت غير قادرة، سياسياً وليس عسكرياً، على تحويل هذا المطلب إلى واقع. كان لا بد من أن تأتي الولايات المتحدة مع قوات التحالف لتحرير الكويت.

إن النظام العراقي، باجتياحه الكويت، اصطدم - وبشكل غير محسوب - بالاستراتيجية الأميركية في منطقة لا تفوقها حيوية بالنسبة إلى الأمن الأميركي إلا أوروبا الغربية. هذه الحيوية أشار إليها الرئيس الأميركي جيمي كارتر في أعقاب الغزو السوفياتي لأفغانستان، حين أعلن في سنة 1979م أن أي تدخل عسكري في منطقة الخليج ستواجهه الولايات المتحدة عسكرياً. وأخيراً كان الغزو آخر وأوجع ضربة وجهت إلى ما بقي مما كان يسمى التضامن العربي.

وكان واضحاً أن حرب تحرير الكويت لن تكون آخر مواجهة أميركية - عراقية. بعد الحرب مباشرة أنشأت واشنطن أسطولاً جديداً في الخليج سمّته الأسطول الخامس. وأقامت القواعد العسكرية على تراب الخليج، وفرضت مناطق الحظر الجوي في جنوب العراق وشماله كمنفذ يومي للضرب والتجسس. وجعلت أحد أهدافها الرئيسية في الأمم المتحدة الإبقاء على نظام الحصار الدولي المحكم. ثم أغلقت الباب بشكل قاطع وواضح ومستمر ومعلن أمام كل محاولات فتح قناة للحوار بين بغداد وواشنطن. وكان أبرز من

حاول كثيراً فتح هذه القناة هو العاهل الأردني الراحل، الملك حسين بن طلال. ثم إن الغزو والطريقة التي أدارت بها القيادة العراقية الأزمة الناجمة عنه أفقدها شرعيتها الإقليمية والدولية. فأصبح الوضع العراقي يعاني ازدواجية واضحة: هناك شرعية قائمة للعراق كدولة مستقلة ومعترف بها، وفي المقابل هناك قيادة فقدت صدقيتها وشرعيتها. وإذا أضيف إلى ذلك أن النظام كان يفتقر إلى شرعيته الداخلية، يمكن القول إنه لم يتبق له شيء من الحماية في وجه الاستهداف الأميركي، وخصوصاً أن موازين القوة بين العراق وأميركا هي في مصلحة الأخيرة بشكل لا يسمح بالمقارنة بينهما.

سياسة حافة الهاوية

لم يكن في استطاعة النظام العراقي مواجهة الولايات المتحدة الأميركية عسكرياً. ولم يكن في استطاعته الانفتاح على شعبه والمصالحة معه. ولم يكن في استطاعته الانفتاح على الدول العربية أو دول الجوار. كذلك لم يكن في قدرة النظام العراقي رفع الحصار الدولي الذي فرض عليه. ثم جاءت أحداث 11 أيلول/سبتمبر لتهيئ المسرح، دولياً ومحلياً، للإدارة الأميركية الحالية كي تضع استراتيجيتها الأمنية موضع التنفيذ؛ وهي استراتيجية الضربة الاستباقية لأي عدو يشكل تهديداً لأمن الولايات المتحدة ومصالحها.

هل كانت القيادة العراقية السابقة تدرك أنه لم يكن في استطاعتها مواجهة الولايات المتحدة لا عسكرياً فحسب، بل سياسياً أيضاً؟ وقبل ذلك، هل كانت تدرك أن السياسة الأميركية في المنطقة كانت تتجه إلى مواجهة حاسمة معها هذه المرة؟ إن كانت الإجابة عن السؤالين بالنفي فتلك مصيبة، وإن كانت بالإيجاب فتلك كارثة. لكن الطامة أن الإجابة غير مهمة الآن، لأنه مهما تكن هذه الإجابة فقد كان واضحاً أن القيادة العراقية اتبعت طوال السنوات الاثنتي عشرة الماضية سياسة تتسم بالتهور والسلوك الانتحاري. ففي الداخل لم تحاول إجراء أية مصالحة، ولم تقم بأية مبادرة إصلاحية لمواجهة الموقف على الرغم من خطورته. ربما أنها كانت مطمئنة إلى أنها تمسك بكل خيوط الداخل الأمنية، وبالتالي ليست بحاجة إلى شيء من ذلك. وفي الخارج لم تكن تملك إلا مطالبة العرب بالقيام بدورهم لتفادي الحرب، لكن من دون أن تقدم مادة ووزناً لمثل هذا الدور. وفوق ذلك تبنت القيادة العراقية خطاباً يتسم بالعدوانية والتحدي، والبذاءة أحياناً، مع الجميع، عرباً وغير عرب. كان واضحاً أن هذه القيادة استقرت على سياسة حافة الهاوية في انتظار تدخل دولي وإقليمي يحول دون انفجار المواجهة، وكان هذه القيادة تعاملت مع كل تصعيد في المواجهة باعتباره تهديداً للآخرين يقتضي تدخلهم. بعبارة أخرى: تخلت القيادة العراقية عن مسؤوليتها

وجيرتها للآخرين. لماذا اختارت هذا الاتجاه؟ كيف ولماذا ارتهن العراق، وارتهنت الأمة لإرادة فرد؟ هذا هو السؤال الذي بقي غائباً عن اهتمامات العرب.

الهروب من مواجهة السؤال

الغريب أن البعض، وأفراده كثيرون في العالم العربي، لا يريد أن ينظر إلى الموضوع من هذه الزاوية. على العكس، إنه يصر على أن الزاوية الوحيدة للنظر إلى الموضوع هي زاوية المخططات والأطماع الأميركية. ويغيب عن هؤلاء أن هذه الأطماع والمخططات لا تتحرك بذاتها أو بمفردها، وفي العراق، وإنما ضمن أطر ومعطيات سياسية وثقافية دولية وإقليمية. والنظام العراقي، ولأكثر من عشرين عاماً، كان عنصراً أساسياً في توفير تلك الأطر.

هذا لا يعني أن النظام كان متورطاً في مؤامرة. أبداً. كانت طبيعة النظام الاستبدادية والإقصائية في الداخل، وطبيعة سياساته الخارجية التي اتسمت بالعدوانية والغرور، تكفلتا بتوفير كل معطيات العدوان ومبرراته. يكفي أن النظام فقد شرعيته، وأنه أصبح معزولاً في الداخل والخارج. هذا بحد ذاته يغني عن كل مؤامرة. ومسار الأزمة، ومن بعدها الحرب، يوضح ذلك. أغلب العالم كان معارضاً للحرب، ومناهضاً لإدارة بوش اليمينية. لكنه كان أيضاً غير آبه لما قد يحدث للنظام العراقي. وسقوط النظام بالسرعة التي سقط بها دليل آخر على عزله في الداخل. هذا نظام استغرق بناؤه أكثر من ثلاثين عاماً، ثم سقط في ثلاثة أسابيع فقط، ولم يكن هناك تظاهرة واحدة تنتصر له بعد سقوطه. هنا يفرض السؤال نفسه: لماذا أصر النظام العراقي على المواجهة إذاً؟ وعلى أي شيء بنى حساباته وهو يتجه إلى هذه المواجهة؟ هل خطر في بال قيادته أن هذه المواجهة تشكل مقامرة بمستقبل العراق؟

على الرغم من ذلك كله فقد شغل العرب بأربعة أسئلة أكثر من غيرها. وهي: هل جاءت القوات الأميركية فعلاً لتحرير الشعب العراقي من دكتاتورية النظام؟ هل الولايات المتحدة معنية فعلاً بالتأسيس للديمقراطية في العراق؟ هل مناهضة الحرب هي انتصار للنظام، أم انتصار للشعب العراقي؟ هل أن تأييد هدف الحرب في إزاحة صدام ونظامه يعبر عن قبول بالمخططات الأميركية للمنطقة، أم عن وقوف إلى جانب الشعب، واعتراف بعجزه عن مواجهة النظام؟ هذه أسئلة مشروعة، لكن غاب عن الجميع سؤال المسؤولية، مسؤولية الحكومات ومسؤولية الشعوب، عما حدث. وغاب عن الجميع أن هجاء الاستعمار، وهجاء الولايات المتحدة، لم يفضيا بنا إلى شيء. في كل مرة، وعلى مدى أكثر من نصف قرن، واجهت الدول العربية أخطاراً وتحديات خارجية كان يتضح أنها، فرادى ومجمعة، غير مهيئة لمواجهتها، وتلجأ نتيجة ذلك إلى شعوبها. مع ذلك بقي استعداد هذه الدول أسوأ في كل مرة من سابقتها. بقيت الدول والحكومات

كما هي من دون تغيير. وبقيت استجابات الشعوب، والمثقفين تحديداً، كما هي أيضاً من دون تغيير. لماذا؟ ومن المسؤول؟ ومتى ستكون الدول العربية مستعدة لمواجهة الأخطار والتحديات التي تهدد أمنها واستقلالها؟ وقبل ذلك متى تكون استجابات الشعوب، وخصوصاً المثقفين، لما تواجهه مختلفة باختلاف المرحلة، وباختلاف المسؤولية؟

إن انشغال العرب بنيات الولايات المتحدة ومخططاتها الحقيقية والموهومة عن مسؤولياتهم يعني أن استجاباتهم في كل مرة، وفي كل مواجهة، كانت واحدة على الرغم من تنوع واختلاف لحظات التاريخ الحرجة. ليس هذا فحسب، بل إن كل استجابة كانت أيضاً تمهيداً لما هو أسوأ مما قبلها. والنتيجة أنه لم يعد في الذاكرة العربية الحديثة شيء اسمه "لحظة حاسمة" أو لحظة حرجة. بل لا يكاد أحد يتحدث عنها الآن. ما الفارق عندما تكون النتيجة واحدة؟ لقد فقد تعبير "اللحظة الحاسمة" أي معنى له. فاللحظة التي تؤدي إلى النتيجة ذاتها كل مرة ليست حاسمة، وإن كانت في العمق كذلك. وهذه مفارقة تنطوي على شيء من السخرية، وعلى الكثير من القدرية غير المبررة: عدم اتساق بين التفكير والسلوك. سلوكياً تأتي الاستجابة العربية متشابهة، لكن التفكير ينظر إليها بازدراء. ومع ذلك تعيد الاستجابة إنتاج نفسها كل مرة، الأمر الذي يشير إلى نوع من الانفصام بين السلوك والتفكير. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>